رئيس الجمهورية يلقي كلمة العراق في الدورة (٦٣) للجمعية العامة للأمم المتحدة

طالباني: مبادرة المصالحة والحوار الوطني استحدثت قوتها من الارث الحضاري للعراقيين

الطريق ما زال طويلاً لتحقيق الاهداف المرجوة نحو عراق آمن ومستقر

- من ضمن أولوياتنا تفعيل دور العراق في الاسرة الدولية
- الارهاب خطر أعمى يهدد الجميع
- نحرص على تعاوننا مع الامم المتحدة وندعوها الى تكثيف وجودها في العراق
- ندعو المجتمع الدولي الى اتخاذ خطوات باتجاه اخراج العراق من الفصل السابع

نيويورك / المدى

ألقى رئيس الجمهورية جلال طالباني، مساء امس الاول ٢٥-٩-٢٠٠٨، كلمة العراق في الدورة (٦٣) للجمعية العامة للأمم المتحدة.

والتي طالب خلالها باخراج العراق من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وتطرق الرئيس الى الانجازات التي تحققت على صعيد تحقيق المصالحة الوطنية، وعلى المكاسب الامنية التي احرزها العراق واشار كذلك الى المكتسبات في مجال علاقته الخارجية وفيما يلي نص الكلمة.

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، اهنئكم على تسلمكم منصب رئيس الجمعية العامة للدورة الـ(٦٣) واتمنى لكم التوفيق في اعمالكم ومشاريعكم ومسؤولياتكم الجسيمة، لما فيه مصلحة الدول الاعضاء في الامم المتحدة، كما اشكر سلفكم السيد سرجان كريم على رئاسته للجمعية العامة للدورة السابقة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة...

يشرفني ويسعدني ان اكون بينكم في هذا المحفل الدولي الكبير لكي انقل لكم تحيات حكومة جمهورية العراق وشعبها المناضل، هذا الشعب الذي مر بظروف سياسية وامنية استنزفت منه طاقات انسانية كبيرة، فضلا عن انها ادت الى تدهور الاقتصاد العراقي وخلقت اضرارا بيئية واجتماعية كبيرة جراء سياسة النظام السابق الخارجية وممارسته الداخلية والتي ادخلت البلاد في حروب لا طائل من ورائها سوى ملايين الضحايا والدمار للبنى الاقتصادية وخراب لمؤسسات الدولة.

لقد تعرض الشعب العراقي وهو يبني دولته الاتحادية الجديدة على اسس الديمقراطية والتعددية والاتحادية والتداول السلمي للسلطة الى سلسلة من الاعمال الارهابية التي طالت جميع العراقيين على اختلاف مشاربهم من السنة والشيعة ومن العرب والكرد والتركمان والكلدوآشوريين بهدف اشعال الفتنة الطائفية وتقويض العملية السياسية والاستقرار في العراق والعودة به الى عهود الاستبداد والتخلف والقمع والدكتاتورية، ان الارهاب خطر اعمى يهدد الجميع، وفي الوقت الذي يتصدى فيه الشعب العراقي ممثلا بحكومته الوطنية المنتخبة لمكافحة فلوله، فانه يهيب بالمجتمع الدولي وفي مقدمته الدول الجوار الى دعم العراق في سعيه لمكافحة العنف والارهاب وفي جهوده لتعزيز السلام والامن والاستقرار وبما ينعكس ايجابا على امن واستقرار المنطقة ومصالح شعوبها والمجتمع الدولي ككل.

ان هذه الاعمال الارهابية لن تثني شعبنا من تأسيس تجربته التي تعتمد العدالة والمشاركة والديمقراطية التي دفع شعبنا من اجلها ثمنا باهظا، وان موقفنا هذا يستدعي من دول العالم الدعم المستمر والمساندة ليتمكن من بناء دولة عصرية تكفل العدالة والمساواة وتعزيز سلطة القانون واحترام حقوق الانسان ومشاركة المرأة في مجالات الحياة كافة، وان الحكومة العراقية ماضية بعزم لا يلين نحو فرض سيادة القانون في كل ارجاء العراق ونزع سلاح الميليشيات والمجموعات المسلحة والتصدي للنزعة الطائفية وبناء مؤسسات الدولة على اسس وطنية.

السيد الرئيس...

ان مبادرة المصالحة والحوار الوطني التي اطلقتها الحكومة العراقية بين مكونات المجتمع العراقي بألوانه المختلفة من المسلمين وغير المسلمين ومن العرب والكرد والتركمان والكلدوآشوريين ومن الشيعة والسنة فكرة اصيلة وعميقة في المجتمع العراقي تستمد قوتها من الارث الحضاري للشعب العراقي الذي قدم خدمات كبرى للبشرية، فقد تعايش العراقيون بكافة تنوعاتهم الدينية والقومية والطائفية باخاء ومحبة وتسامح منذ فجر التاريخ وكان تنوعهم الديني والمذهبي والقومي عامل قوة في تعزيز الوحدة الوطنية.

ان المصالحة الوطنية مسؤولية تضامنية تحملتها القوى السياسية وقادة الرأي وعلماء الدين والمثقفون ومنظمات المجتمع المدني وجميع القوى الفاعلة على الساحة العراقية، وقد تحققت انجازات على ارض الواقع ومن خلال عمليات تفعيل مستمرة للمصالحة الوطنية اثمرت في انهاء القتل الطائفي وتحسن الوضع الامني وعودة الآلاف من العائلات المهجرة الى مناطق سكنها والشروع بمشاريع البناء وتقديم الخدمات للمواطنين.

لقد كان للاعداد الجيد والتدريب المتواصل للاجهزة الامنية والعسكرية، اثر كبير في تنامي قدراتها وكفاءاتها في التصدي للمنظمات الارهابية والميليشيات وعصابات الجريمة، ونفذت هذه الاجهزة حملات امن واسعة وناجحة بدءا بخطة فرض القانون في بغداد التي تمكنت من خلالها القضاء على معظم المنظمات الارهابية والميليشيات المسلحة بما ساعد بشكل كبير في اعادة الامن والاستقرار ثم تلتها حملات واسعة وناجحة في كل من البصرة والموصل وديالى ومحافظات اخرى، وقد تسلمت قوات الامن العراقية مسؤولية الامن من القوات المتعددة الجنسيات في العديد من محافظات العراق وكان آخرها خلال هذا الشهر في محافظة الانبار، وتعمل حاليا على تسلم كامل المسؤولية دفاعا وحفاظا على المكتسبات الديمقراطية لشعبنا، وتدرك الحكومة ان هذه الخطوات لا تلبي كامل طموحاتنا وان الطريق مازال طويلا لتحقيق الاهداف المرجوة نحو عراق آمن ومستقر ومزدهر ونأمل من المجتمع الدولي دعم العراق ومساعدته في تحقيق هذه الاهداف النبيلة والعراق عازم على تسلم الملف الامني في باقي المناطق نهاية العام الحالي.

لقد بادرت حكومة الوحدة الوطنية لتحسين علاقات العراق مع دول الجوار بشكل خاص ودول العالم بشكل عام انطلاقا من المبادئ التي نص عليها الدستور العراقي الجديد باقامة العلاقات مع الدول على اساس مبادئ حسن الجوار والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واعتماد اسلوب الحوار المباشر والدبلوماسية والطرق السلمية اساسا لحل الخلافات الناشئة بينها، واستنادا الى ذلك فان العراق لم يعد يهدد الامن والسلام الدوليين وعليه ندعو المجتمع الدولي الى اتخاذ خطوات باتجاه اخراج العراق من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وانهاء وتسوية جميع الاجراءات التي اتخذها مجلس الامن في قراراته التي استندت الى هذا الفصل بما فيها موضوع التعويضات، ونحن نشكر دول الجوار على مشاركتها في ثلاثة مؤتمرات موسعة لدول جوار العراق كان آخرها في شهر نيسان ٢٠٠٨ في الكويت ومواصلتها التنسيق والتعاون لدعم جهود الحكومة العراقية والشعب العراقي لاستعادة السلام والاستقرار وتحقيق الازدهار من خلال تنشيط الحوار الجاري حول المصالحة الوطنية ومكافحة الارهاب وتعزيز سيادة القانون وتوسيع نطاق المشاركة في العملية السياسية واعطاء الفرصة للدول المشاركة كي تؤكد التزامها بالسلامة الاقليمية للعراق وبوحدته وسيادته الكاملة واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وتؤكد استمرارها في تنفيذ التعهدات التي قطعتها على نفسها بهذا الصدد ويجري الاعداد للاجتماع القادم لدول الجوار في بغداد من اجل وضع مبادئ ترسم آفاقا ايجابية لاستقرار المنطقة وارساء اسس التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية.

السيد الرئيس...

اصبح العراق بفضل سياسته الجديدة نقطة التقاء وحوار بين المتخاصمين الاقليميين والدوليين وسنعمل على تعزيز الدور الايجابي وتبني سياسة تقوم على تنقية الاجواء ونزع فتيل الازمات وابعاد شبح الحروب والنزاعات عن المنطقة لان حالة التوتر وعدم الاستقرار تلقي بظلالها على الاوضاع الامنية ليس في العراق فحسب بل في عموم المنطقة والعالم، وشهد العام الحالي زيارات مهمة لكبار المسؤولين العراقيين الى دول الجوار ودول اخرى وبالمقابل زار العراق مسؤولون كبار من دول المنطقة وساهمت المشاورات التي اجراها المسؤولون خلال هذه الزيارات في تطوير علاقات سياسية واقتصادية متوازنة ومستقرة قادت الى زيادة التمثيل الدبلوماسي العربي في العراق، وفي هذا الصدد فاننا ندعو جميع الدول وبشكل خاص بعد تحسن الوضع الامني الكبير الى فتح او اعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية وتعزيز الموجود منها لرفع مستوى التمثيل، كما وضع العراق كذلك ضمن اولويات سياسته الخارجية خططا لتفعيل دور العراق في الاسرة الدولية من خلال المشاركة الفاعلة في الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها الامم المتحدة ووكالاتها وصناديقها في مختلف المسائل ذات الطابع الدولي، وانضم الى عدد من اتفاقيات الامم المتحدة مثل اتفاقية حظر الاسلحة الكيمياوية ومعاهدة اتفاقية حظر التجارب النووية واتفاقيات المناخ وبروتوكول كيوتو وبصدد الانضمام الى الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بمكافحة الارهاب وغيرها من الاتفاقيات.

وانطلاقا من الزيادة الملحوظة في ميزانية العراق عن العام الماضي والتي وصلت الى حوالي (٥٠٪) والتطلعات المستقبلية في التحسن الذي سوف يطرأ على وضع العراق الاقتصادي من خلال تنامي موارده الطبيعية التي حباه الله بها وميزه عن معظم دول العالم من خصوبة ارض وعذوبة ماء وندرة معادن اضافة الى ما امتاز به من موارد بشرية، فقد وقع العراق على وثيقة العهد الدولي لتحقيق النهضة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالشراكة مع المجتمع الدولي، وقد مثلت هذه الوثيقة مرحلة جديدة في تأسيس علاقات متوازنة بين العراق ودول العالم، وقد عقد اجتماع المراجعة السنوي الاول للعهد الدولي في العاصمة السويدية استوكهولم في شهر مايس ٢٠٠٨ بمشاركة دولية كبيرة وتمخض عنه اقتراح شراكة جديدة من اجل التنمية تضمنت آلية للتمويل المشترك لبرامج جديدة مع الشركاء الدوليين في العراق وتحديد المجالات الحيوية للمصالح المتبادلة خلال السنة المقبلة مثل قضايا التنمية البشرية وحقوق الانسان والتعمير والادارة الاقتصادية ليشكل منعطفا جديدا وصياغة متطورة لانماط التعاون والمساعدات الدولية للعراق وفي تحديه لكل المعوقات، وفي هذا الصدد توجه حكومة العراق شكرها للمجتمع الدولي على اهتمامه وسعيه لمساعدة العراق للخروج من الازمات التي يمر بها، وتوجه شكرها الى الدول التي بادرت بإسقاط ديونها عن العراق، كما توجه الشكر الى الامين العام للامم المتحدة لجهوده الطيبة في انجاح هذا الاجتماع.

ان حكومة العراق تحرص على تعاونها مع الامم المتحدة وتدعو الى تفعيل نشاطاتها في العراق بما يساهم في انفتاح المجتمع الدولي وتنشيط دوره في مجالات البناء والاعمار والتنمية ودعم المصالحة الوطنية والتجربة الديمقراطية، وفي هذا الصدد فاننا ندعو الامم المتحدة الى تكثيف تواجدها في العراق بما يعطي لجهودها مردودا اكبر.

السيد الرئيس...

اننا نشارك رؤساء العالم في اننا بحاجة الى اعادة النظر والتقييم للاوضاع الدولية ولأزماتها السياسية الراهنة والبيئية والاقتصادية والعالم الذي اصبح صغيرا جدا واحداثه متداخلة ومترابطة بما يفرض توثير الاوضاع الداخلية للبلدان على استقرار الاوضاع الاقليمية والدولية وانعكاساتها مما يؤكد مبدأ الحوار والتعايش والتوافق والتعاون كأساس للخروج من هذه الازمات وتفعيل دور المنظمات الاقليمية والدولية كآليات لتحقيق الحوار للتوافق والتعاون في مواجهة الازمات الاقليمية والدولية وهذه دروس تعلمناها من التجربة العراقية وتعقيداتها ولا نجد بديلا عنها في مواجهة الوضع القادم والمعقد الذي يعيشه العالم اليوم ومن هنا ندعو الى اعادة بناء المنظمات الدولية والخروج من روتينها وبيروقراطيتها وتفعيل ادائها.

اما فيما يتعلق بالشرق الاوسط، فان المشاكل التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط يمكن ان تحل بالحوار الهادف والبناء ووفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ الامم المتحدة والقانون الدولي، ومن هذا المنطلق فان الحكومة العراقية تساند نضال الشعب الفلسطيني من اجل اقرار حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها اقامة دولته المستقلة، كما ندعو الى ضرورة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية في اعادة الاراضي العربية المحتلة ونعتبر المبادرة العربية المقررة في مؤتمرات القمة العربية اساسا صالحا عادلا لحل النزاع العربي – الاسرائيلي وابعاد أخطار الحروب وتعزيزا للسلام والامن في المنطقة وفي العالم فاننا ندعو الى جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل.

ان حكومة العراق تولي اهمية كبيرة الى اصلاح الامم المتحدة بالشكل الذي يؤدي الى تطوير ادائها، وفي مقدمتها اصلاح مجلس الامن واننا في الوقت الذي نولي اهتماما لتوسيع حجم مجلس الامن بحيث يكون اكثر تمثيلا واكبر قدرة على الاستجابة للزيادة الكبيرة للدول الاعضاء في الامم المتحدة قياسا الى ما كان عليه قبل اكثر من (٦٠) عاما ونولي في الوقت نفسه عناية خاصة بتحسين طرائق عمل المجلس لانها تزيد من فعالية المجلس وقدرته على الاداء ولانها تمس مصالح جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة، وفي كل الاحوال ينبغي الا تؤثر الزيادة في عضوية مجلس الامن على كفاءته وفعالياته. ان تحقيق الاستقرار والازدهار يستدعي تعزيز مجالات التعاون بين دول العالم كافة والعمل على اقامة علاقات متكافئة بين الدول وتطوير النظام العالمي ليكون اكثر عدلا لمساعدة البلدان الفقيرة والنامية وزيادة الدعم المقدم من الدول الغنية لتعزيز برامج التنمية في الدول الفقيرة والنامية.

وفي الختام اسمحوا لي ان اقدم التهاني باسمي وباسم شعب العراق للسيد ميغيل ديسكوتو لانتخابه رئيسا للدورة الـ(٦٣) للجمعية العامة واننا واثقون من ان حكمته والمزايا الكريمة التي يتمتع بها ستتوج اعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

التحالف الكردستاني : خشية «المجلس» في محلها

مجالس الاسناد والعودة الى المركزية يثيران خلافاً بين الدعوة والمجلس الاعلى

بغداد / المدى

يبدو ان القاعات المغلقة لم تسع الخلاف المفاجئ بين حزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاعلى الاسلامي الشريكين الرئيسين في الائتلاف العراقي الموحد وهو ما دفع (المجلس الاعلى) الى اعلان رفضه مضي الحكومة في برنامجها لتشكيل مجالس الاسناد العشائرية في مدن جنوب ووسط العراق حيث عد ذلك شكلا من اشكال الميليشيات المسلحة، مدافعا في الوقت نفسه عن اللا مركزية التي اقرها الدستور العراقي.

وفي الوقت الذي دافع فيه حزب الدعوة عن تشكيل مجالس الاسناد بوصفها موطدة للامن وجزءا من سياسة المصالحة بحسب اثنين من ابرز قياديه هما علي الاديب وحيدر العبادي راى التحالف الكردستاني شريك الدعوة والمجلس في الاتفاق الرباعي والحكومة ان خشية المجلس الاعلى في محلها. وشدد المجلس في بيان له تسلمت (المدى) نسخة منه على ان العراق دولة اتحادية وبالتالي فإن تولي الحكومة المركزية تأسيس مجالس اسناد في جنوب البلاد مخالف للدستور العراقي، واصفاً هذه المجالس بأنها ميليشيات.

المجلس الاعلى اكد انه رفض مشروع (مجالس الاسناد) في جلساته الخاصة مع حزب الدعوة وفي تصريحاته ومواقفه العملية.

واوضح البيان انه «لو كانت هذه هي سياسة الدولة فيجب ان يكون لهم كالمجلس الاعلى رأي في ذلك، أما إذا كانت سياسة حزب ويراد للدولة أن تكون متبنية لهذا المشروع وغطاء له فهنا نقطة الاختلاف وهم يرفضون أن تستخدم الدولة في مثل هذه المشاريع، ويعتبرونها خرقا واضحا للأمانة في تحمل المسؤوليات واستغلالا دستوريا للمنصب».

واكد «ان التشكيل السياسي (في اشارة الى حزب الدعوة) الذي يريد ان يعبئها ويعمل معها فانه يستطيع ان يقوم بذلك عبر مبادئه ومناهجه وليس من خلال منح الصلاحيات غير القانونية والدستورية او منح الاموال، اموال الدولة».

لكن حزب الدعوة الاسلامية والذي يشغل امانته العامة رئيس الوزراء نوري المالكي دافع عن تشكيل مجالس الاسناد من قبل الحكومة باعتبارها موطدة للامن وجزءا من سياسة المصالحة والتي اكد عليها رئيس الوزراء في بيان له قبل ايام.

وراى الاديب ان مجالس الاسناد التي تشكل نقطة خلاف بين الجانبين هي «مجالس لتوطيد الامن في مختلف مناطق العراق وهي جزء من سياسة المصالحة الوطنية لان التعايش الاهلي في العراق لا يمكن ان يتحقق الا بتفاعل كل الاتجاهات وخصوصا العشائر مع اجهزة الدولة ومع الاهداف الاساسية للعملية السياسية التي تحددها الدولة».

وبخلاف ذلك يرى المجلس الاعلى ان هذه المجالس «فتنة كبيرة وانقسام خطير بين عشائر العراق «خصوصاً الفراتية والجنوبية منها، ويقول في بيانه «راجعتنا الكثير من الرئاسات العشائرية طالبة عدم تنصيب اشخاص اولياء عليها يتكلمون باسمهم».

وزاد البيان انه إذا كان الأمر يتعلق بالمصالحة الوطنية، فإنه لا توجد في تلك المحافظات مهمات كثيرة للمصالحة الوطنية والافضل صرف هذه الجهود والأموال في مواقع أخرى.

وترى مصادر مطلعة ان الخلاف بين الدعوة والمجلس تفجر مع قرب الانتخابات، وهو امر يعززه القيادي في الدعوة علي الاديب قائلا «ان التحسس من مجالس الاسناد لم يكن قائما عندما تاسست هذه المجالس في البصرة والعمارة وديالى وكذلك في العمليات السابقة في كربلاء والديوانية لفرض القانون في هذه المناطق».

واضاف «ان التحسس الاخير من المجالس مرتبط بشكل من الاشكال بالمناخ الانتخابي بالعراق»، وتابع «ان الاخوة في المجلس الاعلى بدأوا يفسرون الامر مع اقتراب موعد الانتخابات على انه من الاعمال التي تصب في مصلحة حزب وليس في مصلحة الدولة باطارها العام».

واشار الى ان رئيس الوزراء «معني بشؤون الدولة تنفيذيا بشكل رئيس واذا كان هو من حزب الدعوة لا يعني ان هذا العمل يصب بمصلحة حزبه انما يصب بمصلحة الوطن».

لكن المجلس الاعلى تحدث عن اهمال الحكومة الاتحادية للمحافظات وقال «ان المحافظين ومجالس المحافظات اداروا هذه المحافظات طوال هذه الاعوام الاربعة بامكانيات مالية شبه معدومة في العامين الاولين وبامكانيات تطورت بتواضع شديد خلال العامين المنصرمين لا تقارن بمجموعها بما هو تحت يد مسؤول واحد في الحكومة الاتحادية» من دون ان يحدد هوية هذا المسؤول.

وتساءل المجلس عن دور المحافظ والمحافظة والحكومة المحلية اذا كانت الحكومة الاتحادية ستتدخل في شأن العشائر في كل محافظة مطالبا بمراجعة ذلك بوصفه ليس من «اختصاصات الحكومة الاتحادية».

وقال اذا ارادت الدولة اسنادها لتعزيز حالة الامن فان ذلك يجب ان يجري اساساً عبر الحكومات المحلية والمحافظ او بالتنسيق معها وسواء اكان المسؤول اتحادياً او محلياً في المجلس الاعلى او غيره من قوى سياسية، مؤكدا ان «المحافظ هو المسؤول التنفيذي الاول في المحافظة، ولا مجال قانوني مقبول غير تلك الخيارات».

وشدد المجلس الاعلى على رفض ما وصفها سياسة «توازن الرعب» التي قال بها البعض. ورفض ان تكون في العراق (دولتين وجيشين).

فيما دعا علي الاديب المجلس الاعلى الاسلامي الى رفع الالتباس الحاصل بهذ الشأن والارتقاء بالعمل فوق هذه الامور السطحية لان المجلس والدعوة حلفاء وهما ركنان اساسيان في الائتلاف وشركاء في بناء الدولة من خلال الحكومة التوافقية القائمة حاليا.

الخلاف بين الشريكين في الائتلاف لم يقتصر على مجالس الاسناد بل تعداه الى الموقف من اللامركزية ومنح المحافظات صلاحيات اوسع وعدم التجاوز على صلاحياتها حيث يقول «ان البعض يحاول ان يتحكم بالمحافظات كيفما يشاء ودون تدخل الدولة على الرغم من أن البلاد تدار بنظام اتحادي فيه سلطة القرار للمركز».

العبادي يرى في ان البعض يكيل اتهامات غير صحيحة حول مبادرة المالكي بتكوين مجالس إسناد لدعم الأجهزة الأمنية ويحاول أن يشبهها بالميليشيات مضيفا ان هؤلاء لا يريدون للدولة ان تكون قوية ولا يريدون للميليشيات التي ما زال البعض منها يخترق القوات المسلحة أن تقوم الحكومة باجتثاثها.

واكد العبادي ان المجلس الأعلى الإسلامي يريد ان يدير المحافظات التي يسطير على مجالسها لوحده خارج سلطة الدولة لذا فهو اختار أن يطرح هويته كحزب

وراى العبادي على ان التطرف في تطبيق الـلا مركزية المطلقة سيكون عاملا لتفتيت العراق لان كل محافظة ستدخل في صراعات مع المحافظات التي تجاورها، مما يفسح المجال للتدخل الخارجي في قضم البلاد شيئا فشيئا مطالبا الجميع بإسناد الحكومة عبر تعاون المواطنين مع أجهزتها الأمنية. بيد ان المجلس الاعلى شدد في بيانه على رفض استخدام تعبير (المركز او الحكومة المركزية) مؤكدا عدم ورودها في الدستور العراقي، وقال «كيف يمكن للدولة ان تكون اتحادية وتكون سلطة القرار للمركز.. أي تناقض هذا؟».

واردف قائلا «قاتلنا وضحينا لكي نصل الى دولة اتحادية يشارك فيها الجميع ثم نأتي ونتكلم عن مفاهيم تكرر تجربة الماضي ولا يوجد في الدستور كله كلمة المركز وان الاتحادية هي نفي بالمطلق للمركزية وان العراق اختار دستورياً النظام اللامركزي. وان أي عمل ينطلق من مفهوم المركزية هو مفهوم مناف للدستور». وعد دفاع مجالس المحافظة عن حقها في اختيار مسؤوليها الامنيين او في الوزارات هو «حق قانوني» يجب ان لا يخرقه «المركز» كما صار يتم على الاغلب، طبقا لما ورد في البيان.

التحالف الكردستاني شريك الدعوة والمجلس في الاتفاق الرباعي والحكومة راى ان خشية المجلس الاعلى في محلها.

وقال القيادي في التحالف الكردستاني فرياد راوندزي للمدى «ثمة نقد حول استهداف السلطة بتكوين مجالس اسناد تابعة الى حزب الدعوة وهذه المسالة سوف تحل من خلال الحكومة وطلب العودة الى مجالس الحكومة السياسية» مشددا على انه لا يمكن ان تكون ثمة مجالس اسناد تحت اشراف حزب الدعوة وبادوات الدولة معربا عن اعتقاده في «ان عسكرة المجتمع ليست ضرورية في القوات الحاضر».

واضاف «بدلا من صرف الاموال والجهود في مجالات الاسناد ينبغي صرفها على تاسيس جيش مهني باخلاقيات تتماشى مع الدستور وفلسفة العراق الجديد».

وقال «خشية المجلس في مكانها والسبب هو ان بعض قرارات رئيس الوزراء تتخذ من دون التشاور مع شركائه الاصليين في الحكومة، بل تتخذ هذه القرارات من قبل الدائرة الضيقة من مستشاري رئيس الوزراء وهذا خلل كبير في الاداء الحكومي».

لكن راوندزي استبعد ان تؤثر المسالة على حجم العلاقة المتينة والتحالف الاستراتيجي بين الدعوة والمجلس الاعلى كما لا اعتقد انه ستلقي بظلالها على خارطة التحالف الرباعي.

وقال «لا اعتقد ان الخلاف الموجود بين المجلس والدعوة سيؤثر كثيرا اولا على التحالف بينهما وثانيا على التحالف الرباعي ايضا».

ومضى الى القول «لكن في نفس الوقت ينبغي على احزاب التحالف الرباعي ان تراجع مبادئ الاتفاق بينهم من اجل اعادة صيغتها مرة اخرى بما ينسجم والمعطيات السياسية والاقتصادية والامنية على الارض فضلا عن تشخيص مكامن الخلل في ترجمة هذه المبادئ من اجل حل الخلافات والاختلافات بينهم».

اما فيما يتعلق بمسالة المركزية واللامركزية فاي محاولة في العودة الى الحكم المركزي هي مخالفة للدستور، وقال «ان الدستور هو الوثيقة الاسمى التي رسمت نظام البلاد كونه نظاماً اتحادياً ويجب على الحكومة بكل مستوياتها ان تتصرف وفقا لهذا المفهوم».

وخلص الى التشديد على انه «حتى الايحاء الى اي مركزية هو ضد ارادة الشعب الذي قال كلمته في التصويت على الدستور».